

## ضمير الفصل بين الدراسة النحوية النظرية والتطبيق القرآني

بيحي بن محمد الحكمي

### ملخص

ينقسم هذا البحث إلى قسمين: الأول: دراسة نظرية، حاول الباحث فيها جمع الآراء النحوية حول ضمير الفصل من حيث ماهيته وسبب تسميته والخلاف في اسميته، وغرضه، وشروطه، ومواقفه، وأنواعه، والخلاف في إعرابه، ثم أتبع ذلك بالتعليق عند الحاجة. أما القسم الثاني فكان دراسة تطبيقية على القرآن الكريم من فاتحته إلى خاتمته.

وقد اتضح للباحث من خلال هذه الدراسة أن ضمير الفصل ينقسم باعتبار ما يحتمله من أوجه إلى: ما يحتمل الفصل والابتداء، وما يحتمل التوكيد والبدل والفصل، وما يحتمل التوكيد والفصل والابتداء، وما يحتمل التوكيد والفصل، وما يتعين فيه ضمير الفصل. كما اتضح أن البصريين والكوفيين ليسوا على اتفاق فيما يخص الضوابط التي يخضع لها ضمير الفصل.

ومن أبرز النتائج التي توصل إليها البحث أيضاً ما يلي:

- تفرد موضوع "ضمير الفصل" من بين موضوعات النحو العربي بأن جل شواهد من القرآن الكريم، وشواهد الشعرية نادرة.
- عدد الآيات التي يتحتم فيها الحكم على الضمير بأنه فصل أربع آيات فقط وما سوى ذلك محتمل للفصلية وغيرها.
- تكاد تنحصر الفائدة من ضمير الفصل والغرض منه في التوكيد والاختصاص.

بيحي بن محمد الحكمي، قسم اللغة العربية، كلية المعلمين في جازان، المملكة العربية السعودية.

تاريخ قبول البحث: 2004/2/23.

تاريخ استلام البحث: 2003/7/23.

### Abstract

The research is divided into two parts. In the first part, the researcher tries to collect the grammatical opinions on the 'separation pronoun' with regard to its origin, reasons of naming it, differences on naming it, its purposes, kinds, and differences on its inflection. All this is accompanied with commentary when needed. In the second part, the researcher conducts an applied study on the Koran from the first chapter till the last.

Through this study, The researcher has found out that the 'separation pronoun' is divided, in the possible meanings it conveys, into the following:

- The possibility of conveying the meaning of separation and start;
- The possibility of conveying the meaning of confirmation, alternation and separation;
- The possibility of conveying the meaning of confirmation, separation and start;
- The possibility of conveying the meaning of confirmation and separation

The researcher has found out that the grammarians of Kufa and Basra do not agree on the rules which govern the 'separation pronoun'.

Among the most important findings he has reached are also the following:

- The 'separation pronoun' is unique among the items of Arabic grammar because there are only a few examples of that pronoun in the Holy Koran and poetry.
- The number of verses in the Koran in which the pronoun is considered as a pure separation pronoun are only four where as in other verses it conveys other meanings in addition to separation.
- The importance of the 'separation pronoun' is almost restricted to its purpose in confirmation and specification.

نعت أهمية البحث في ضمير الفصل وتطبيقاته في القرآن الكريم من جهة أنه من أبرز الموضوعات التي استمد النحويون شواهدا وأمثلةا من القرآن الكريم، في حين ندرت الشواهد الشعرية لهذه الظاهرة النحوية في كتب النحاة.

لكن تناوله من قبل النحويين كان مفرقاً في مؤلفاتهم، فقد اقتصر تناول بعض النحاة على بعض جوانب منه، وأغفل الأخرى. كما أنه لم يحظ بالتناول في كثير من الكتب النحوية. مما دفع الباحث إلى جمع شتات مادته العلمية لتكتمل الصورة، وإن أشار إلى بعض جوانبها بعض النحاة مثل ابن يعيش في المفصل، مما يمكن الباحثين من النظر إليها من كل الزوايا والجهات، فقد يخرج أحد المطلعين على مادة "ضمير الفصل" وآراء النحويين فيه بدراسة يكون هذا البحث دالاً عليها وموجهاً لها. ثم قام الباحث بعد ذلك بتحليل ومقارنة العديد من الآراء وأقوال النحاة التي أثبتت في متن البحث، إضافة إلى أن النحويين لم يتعمقوا في دور ضمير الفصل في المعنى باستثناء بعض الإيماءات حول المعنى من حيث التوكيد والاختصاص، واكتفوا في تناول ضمير الفصل من حيث فائدته اللفظية، وهي الإفادة بأن ما بعده خير وليس نعتاً، كما فعل ابن هشام في المغني مثلاً.

وقد اتبعت هذه الدراسة منهجاً يقوم على المزوجة بين التنظير والتطبيق فجعلتها تجري في ميدانين يرتبطان ببعضهما ارتباطاً وثيقاً فلا غنى لأحدهما عن الآخر وهما الجانب النظري والجانب التطبيقي، أما الجانب النظري فقد خصص لبيان الآراء النحوية حول ضمير الفصل، وتحليلها ومقارنتها، وفق منهج علمي يقوم على إفراد كل جانب من جوانب البحث في ضمير الفصل وهي: مقدمة تضمنت ماهية ضمير الفصل، وضمير الفصل بين الحرفية والإسمية، وموقعه، ووظيفته، وإعرابه، وأقسامه.

أما الجانب التطبيقي فقد خصص لدراسة ضمير الفصل دراسة تطبيقية على القرآن الكريم، واشتمل على بيان ضمير الفصل وفق الضوابط البصرية من حيث: ما يحتمل الفصل والابتداء، وما يحتمل التوكيد والبديل والفصل، وما يحتمل التوكيد والفصل والابتداء، وما يحتمل التوكيد والفصل، وما يتعين فيه ضمير الفصل. واشتمل أيضاً على بيان ما خرج من ضمير الفصل عن الضوابط البصرية وهي: وقوع ضمير الفصل بين نكرتين، ووقوع ضمير الفصل قبل المضارع، ووقوع ضمير الفصل قبل الماضي، ووقوع ضمير الفصل بين الحال وصاحبها. كما اشتمل الجانب التطبيقي على بيان دخول لام الابتداء على ضمير الفصل.

وقد تم حصر جميع ضمائر الفصل التي وردت في القرآن الكريم، ثم تم تصنيفها بحسب ترتيب سور القرآن التي وردت فيها تلك الضمائر. وحتى لا يطول البحث وتحاشياً للتكرار فقد اتبع الباحث المنهج الانتقائي بحيث ينتقي بعض الآيات، الممثلة، من المجموعات المتناظرة ويعلق عليها بإيجاز.

### الدراسة النظرية:

وقع الخُلف بين النحاة في حقيقة ضمير الفصل وماهيته، فتعددت آراؤهم في حقيقته، وتباينت اجتهاداتهم في الوصف الذي يطلق عليه، لدرجة لا يستطيع الباحث التوفيق فيها بين حرص النحاة على إحكام قواعدهم واطرادها، وهذه البلبلة والتشتت. ولعل منشأ هذا التباين في اجتهاداتهم فيما سمي بضمير الفصل هو خلافهم في الوظيفة التي يؤديها هذا اللفظ في الكلام.

وسنعرض هنا أهم تلك الآراء، يقول ابن الحاجب في توصيفه هذا اللفظ: "... صيغة مرفوع منفصل مطابق للمبتدأ"<sup>(1)</sup>، ويعلق الرضى على ذلك بقوله: "صيغة مرفوع، لم يقل: ضمير مرفوع؛ لأنه اختلف فيه - كما يجيء - هل هو ضمير أم لا؟. ولا يمكن الاختلاف في أنه صيغة ضمير مرفوع"<sup>(2)</sup>.

وذهب آخرون منهم أبو حيان إلى أنه صيغة ضمير، يقول في الارتشاف: "هو صيغة ضمير منفصل مرفوع"<sup>(3)</sup>، ويرى فريق ثالث أنه ضمير، ويفهم ذلك من قول الزمخشري: (ويتوسط بين المبتدأ وخبره... أحد الضمائر المنفصلة المرفوعة)<sup>(4)</sup>. وذهب السيوطي إلى ما ذهب إليه الزمخشري في نعتة بالضمير، حيث يقول: "ضمير رفع منفصل، يقع مطابقاً لمعرفة قبل مبتدأ، أو منسوخاً بعده مبتدأ"<sup>(5)</sup>.

والذي يتأمل هذه التعريفات يجدها لا تخرج عن وصف هذا اللفظ بالضمير، وإن تعددت الألفاظ الدالة عليه، والذي يبدو أن هذا الخلاف يرجع إلى خلافهم حول حرفية ضمير الفصل أو اسميته. وأياً كان رأيهم في ذلك فإن حقيقة ضمير الفصل وما هيته التي يؤكدونها الاستعمال أنه واحد من ضمائر الرفع المنفصلة: (أنا - نحن - أنت - أنت - أنتما - أنتم - أنتن - هو - .. إلخ). ولم يحدث أن استخدمت بغير هذه الصيغة، وهذا يعني أنه يكون دالاً على تكلم أو خطاب أو غيبة.

والأوفق والأوجه في تعريف ضمير الفصل أن يقال: ضمير رفع منفصل، إذ إن هذا التعريف يجمع كل التعريفات السابقة، ويؤكد على هذا الواقع اللغوي لضمير الفصل نصوص اللغة، لا سيما النص القرآني الذي هو محور بحثنا هذا.

وكما اختلف النحاة في تعريف ضمير الفصل، فقد اختلفوا في اللفظ الذي يطلق عليه؛ فالبصريون أطلقوا عليه ضمير الفصل، وسماه أكثر الكوفيين عماداً، وأطلق عليه فريق ثالث لفظ "دعامة"<sup>(6)</sup>. وتعود هذه المصطلحات إلى خلاف النحاة حول وظيفة هذا الضمير، ودوره في السياق اللغوي.

### ضمير الفصل بين الحرفية والاسمية:

اختلف النحاة حول ضمير الفصل بين الحرفية أو الاسمية، فاضطرت آراؤهم وتعددت تأويلاتهم، حتى إن بعضهم يعده مرة حرفاً، ويعده أخرى اسماً، ولو استعرضنا آراء النحاة لوجدنا أن الأكثرية مع الحرفية، ويؤكد هذا أبو حيان في قوله: "وأكثر النحاة يذهب إلى أنه حرف"<sup>(7)</sup>.

ولعل الذي دفع النحاة إلى القول بحرفية ضمير الفصل هو أنهم لم يجدوا له وظيفة إعرابية في الكلام، ومن ثم رأوا فيه معنى الحرف، يقول ابن مالك شارحاً هذا المضمون: "فالأكثر على أنه لا موضع له؛ لأن الغرض به الإعلام من أول وهلة بكون الخبر خيراً لا صفة، فاشتد شبهه بالحرف إذ لم يجأ به إلا لمعنى في غيره، فلم يحتج إلى موضع من الإعراب"<sup>(8)</sup>.

ويعلل الرضى الحرفية ضمير الفصل بأداء هذا الضمير لوظيفة الحرف، يقول: "ثم لما كان الغرض المهم من الإتيان بالفصل ما ذكرنا، أي: دفع التباس الخبر الذي بعده بالوصف، وهذا هو معنى الحرف، أعني إفادة المعنى في غيره صار حرفاً، وانخلع عنه لباس الاسمية، فلزم صيغة معينة، أي: صيغة الضمير المرفوع"<sup>(9)</sup>.

ونقل عن البصريين والخليل أنه اسم زائد لا وظيفة إعرابية له، يقول الرضى: "والأظهر عند البصريين أنه اسم ملغى بمنزلة (ما)، إذا ألغيت في نحو إنما"<sup>(10)</sup>. ولا يبدو أن هذا النقل عن البصريين دقيق، فلو رجعنا إلى كتاب سيبويه لأقينا غير ذلك، فسيبويه بعد أن وضع هذا العنوان (هذا باب ما يكون فيه هو وأنت وأنا ونحن وأخواتن فصلاً) قال: "وإذا صارت هذه الحروف فصلاً، وهذا موضع فصلها في كلام العرب ..."<sup>(11)</sup>. ويقول في موضع آخر من كتابه: "... ولكن يكن بمنزلة اسم مبتدأ، وذلك قولك: ما أظن أحداً هو خير منك"<sup>(12)</sup>.

وفي موضع ثالث ينقل عن شيخه الخليل قوله: "والله إنه لعظيم جعلهم" هو" فصلاً في المعرفة وتصييرهم إياها بمنزلة (ما) ... إذا كانت لغواً؛ لأن هو بمنزلة أبوه، ولكنهم جعلوها في ذلك الموضع لغواً"<sup>(13)</sup>.

والتأمل للنصوص السابقة يدرك تعدد تفسيرات سيبويه وشيخه الخليل لهذه الألفاظ، فهي حروف إذا استعملت فصلاً، كما في قوله تعالى: ﴿ويرى الذين أتوا العلم الذي أنزل إليك من ربك هو الحق﴾<sup>(14)</sup>.

وقولك: كان زيد هو القائم، وإن لم تستعمل فصلاً فهي أسماء، كما في قراءة من قرأ برفع (الظالمون) في قوله تعالى: ﴿وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمون﴾<sup>(15)</sup>، وقول رؤية: (أظن زيدا هو خير منك)؛ فالضميران "هم"، و"هو"، اسمان، ومن ثم لهما محل من الإعراب.

ومرد هذا الخلاف في نظرة النحاة لضمير الفصل هو خلافهم في الوظيفة التي يؤديها هذا اللفظ، فإذا استعمل فصلاً ذهب عنه معنى الاسم، يقول ابن يعيش مشيراً إلى ذلك: "وإذا جعلته فصلاً فقد سلبته معني الاسم، وابتزته إياه وأصرتة إلى حيز الحروف، وألغيت كما تلغى الحروف نحو إلغاء "ما" في قوله: (فبما رحمة من الله) فلا يكون له موضع من الإعراب"<sup>(16)</sup>.

فخلاصة رأي البصريين والخليل وسيبويه أن هذه الألفاظ إذا استعملت فصلاً فهي حروف، وإذا استعملت لغير الفصل فهي أسماء، ولها محل من الإعراب.

ولا تبدو تأويلات النحاة هذه مقنعة، فهذه الألفاظ (هو وأخواتها)، أسماء وضعاً وصوراً، فهي ضمائر، والضمائر أخص الأسماء وأعرفها، فوسمها بضمائر الفصل أدق تصويراً وأسد تفسيراً، فصلاً كانت أو غير فصل، ولا ينبغي أن تتغير هذه الوظيفة لمجرد تغير موقعها في الجملة، أو دلالتها في السياق اللغوي. وكونها لا أثر للإعراب فيها لا يعني نقلها من حيز الاسم إلى حيز الحرفية.

وزيادة الأسماء أو إلغاؤها واقع في العربية، مثال ذلك زيادة لفظة (وجه) في قوله تعالى: ﴿فأينما تولوا فثم وجه الله﴾<sup>(17)</sup> وزيادة ذلك في قوله تعالى: ﴿ولباس التقوى ذلك خير﴾<sup>(18)</sup>. فالإلغاء الألفاظ أو زيادتها في العربية ليسا بمستنكرين<sup>(19)</sup>.

وخلاف النحاة في حرفية ضمير الفصل أو اسميته يعود إلى خلافهم في كيفية إعرابه، فالمنقول عن البصريين أنه اسم ملغى لا موضع له من الإعراب<sup>(20)</sup>، وذلك أنه لو كان له محل لطابق في الإعراب ما قبله أو ما بعده، وقد علل الأنباري لمذهب البصريين بقوله: "إنه لا موضع له من الإعراب، لأنه إنما دخل لمعنى وهو الفصل بين النعت والخبر، ولهذا سمي فصلاً، كما تدخل الكاف للخطاب في ذلك، وتشي وتجمع، ولا حظ لها في الإعراب، وما التي للتوكيد، ولا حظ لها من الإعراب.. فكذلك ها هنا"<sup>(21)</sup>.

والكوفيون يرون أن له موضعاً من الإعراب، ولكنهم اختلفوا في هذا الموضع، فالفراء يرى أن محله محل ما قبله، ويعكس الكسائي القضية فيرى أن محله محل ما بعده، ففي قولنا: كان زيد هو القائم، محله نصب عند الكسائي، ورفع عند الفراء.

ومنشأ هذا الخلاف يرجع إلى عدم الوظيفة الإعرابية أو الموقعية لضمير الفصل في الجملة، لذا حار النحاة في محلّه، والذي يعن النظر في مواقع ضمير الفصل في الكلام يدرك أنه ليس له موقع من الإعراب إن تعينت فيه الفصلية؛ لأنه حينئذ لا يعمل في غيره ولا يعمل فيه غيره، وإن لم تتعين فيه الفصلية كان له محل من الإعراب.

وبعض العرب - وهم بنو تميم - يجعلونه مبتدأ خيره ما بعده، يقول سيبويه حاكياً هذه اللغة: "وقد جعل ناس كثير من العرب "هو" وأخواتها في هذا الباب بمتزلة اسم مبتدأ، وما بعده مبني عليه .. فكأنك تقول: أظن زيداً أبوه خير منه... فمن ذلك أنه بلغنا أن رؤية كان يقول: أظن زيداً هو خير منك .. وحدثنا عيسى أن ناساً كثيراً يقرءونها (وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمون) (22).

### مواضع ضمير الفصل:

لضمير الفصل مواضع اشتهرت عند النحاة لوجود شواهد فصيحة تؤيدها، هي (23):

- بين المبتدأ والخبر، مثل قوله تعالى: ﴿أولئك هم المفلحون﴾ (24).
- بين اسم كان وخبرها، أو بين اسم إحدى أخواتها وخبرها، مثل قوله تعالى: ﴿كنت أنت الرقيب عليهم﴾ (25).
- بين اسم إن وخبرها، أو بين إحدى أخواتها وخبرها، مثل قوله تعالى: ﴿وإنا لنحن الصافون﴾ (26).
- بين مفعولي ظن، أو مفعولي إحدى أخواتها، مثل قوله تعالى: ﴿إن ترن أنا أقل منك مالا﴾ (27)، وقوله تعالى: ﴿تجدوه عند الله هو خيراً وأعظم أجراً﴾ (28).

كما أن لضمير الفصل مواضع أخرى ليست محل اتفاق النحويين؛ فقد ذهب بعضهم إلى أنه يأتي في مواضع أخرى، منها:

- قبل الفعل الماضي.
- قبل الفعل المضارع.
- بين الحال وصاحبها.
- بين نكرتين.

### وظيفة ضمير الفصل:

عما أن ضمير الفصل قد استخدم في النص العربي بداية من أعلى مستوى له، وهو القرآن الكريم، فلا يمكن أن يتبادر لذهن أحد أن ضمير الفصل لا غرض له ولا فائدة ترجى من ورائه في الكلام؛ فالغرض من دخول الفصل في الكلام:

- إرادة الإيذان بتمام الاسم، وكمال، وأن الذي بعده خير وليس بنعت (29).
- الإيذان بأن الخبر معرفة أو ما قاربها من النكرات (30).
- فصل الخبر عن النعت، قال الرضي (31): "فكان القياس ألا يجيء إلا بعد مبتدأ ناسخ أو منصوب بفعل قلب بشرط كونه معرفة غير ضمير، وكون خبره ذا لام تعريف صالحاً لوصف المبتدأ به، وذلك أنه إذا دخل على المبتدأ ناسخ يتميز به الخبر عن النعت بسبب تخالف إعرابهما نحو "كان" أو "إن" أو "ما" الحجازية، لم يحتج إلى الفصل، وإذا كان المبتدأ نكرة لم يؤت بالفصل؛ لأنه يفيد التأكيد، ولا تؤكد النكرة إلا بما سبق استثناءه في باب التوكيد" (32).
- الإعلام من أول وهلة بكون ما بعده خيراً لا صفة (33)، قال الزمخشري: "وتوسط بين المبتدأ وخبره ... ليؤذن من أول أمره بأنه خير لا نعت، وليفيد ضرباً من التوكيد" (34).
- التأكيد، حيث قال أبو حيان: "فائدة الفصل عند الجمهور التأكيد" (35)، وقال الرضي: "وإنما قلنا: إن الفصل يفيد التأكيد لأنه معنى: زيد هو القائم، زيد نفسه القائم، لكنه ليس تأكيداً (36) لأنه يجيء بعد الظاهر والضمير، والضمير لا يؤكد به الظاهر .. فلا يقال: مررت بزيد هو نفسه" (37). وقال ابن يعيش: "وإنما اشترط أن يكون من الضمائر المنفصلة المرفوعة الموضع؛ لأن فيه ضرباً من التأكيد، والتأكيد يكون بضمير المرفوع المنفصل نحو قمت أنا و﴿اسكن أنت وزوجك الجنة﴾ (38). كذلك من المعنى وجب أن يكون المضمرة الأول في المعنى، لأن التأكيد هو المؤكد في المعنى، ولهذا المعنى يسميه سيبويه وصفاً كما يسمي التأكيد المحض" (39).
- الاختصاص، فقد ذهب السهيلي (40) إلى أن ضمير الفصل يفيد الاختصاص، فإذا قلت كان زيد القائم، كان إخباراً عن زيد بالقيام، واحتمل أن يكون غيره قد شاركه فيه، وإذا قلت كان زيد هو القائم أفاد تخصيصه بالقيام دون غيره.



## إعراب ضمير الفصل:

اختلف النحاة في إعراب ضمير الفصل، كما اختلفوا في ماهيته، فالأظهر عند البصريين أنه اسم ملغى لا محل له من الإعراب بمنزلة "ما" إذا ألغيت في نحو: "إنما" (41) أي أنه حرف لا محل له من الإعراب. أما الكوفيون فيجعلون له محلاً من الإعراب ويقولون: هو تأكيد لما قبله، فإن الضمير المرفوع قد يؤكد به المنصوب والمجرور (42).

وقد وقع الخلاف بين النحويين في حكمه عندما يكون له موقع، فذهب الكسائي إلى أن محله محل ما بعده (43). ووجهه لما ذهب إليه لأنه يقع مع ما بعده كالشيء الواحد، ولذا تدخل عليه لام الابتداء في نحو: إن هذا هو القصص الحق (44). وذهب الفراء إلى أن محله كمثل ما قبله.

وعلى رأيهما ففي قولنا: زيد هو القائم محله رفع .. وفي قولنا: ظننت زيداً هو القائم محله نصب، وفي كان زيد هو القائم محله عند الكسائي نصب، وعند الفراء رفعو في إن زيداً هو القائم بالعكس (45).

ويجعله بعض العرب مبتدأ ما بعده خيره (46) فلا ينتصب ما بعده في باب "كان" وباب "علمت" و"ما" الحجازية، وعليه ما نقل في غير السبعة: «ولكن كانوا هم الظالمون» (47)، و«إن ترن أنا أقل» (48) بالرفع (49).

وقد رد الرضى على الكوفيين بقوله: "ويرد عليهم بأن المضمّر لا يؤكد به المظهر، فلا يقال: جاءني زيد هو، على أن الضمير لزيد. ونحن نقول: إن زيداً هو القائم، ويرد عليهم أيضاً أن اللام الداخلة في خبر "إن" لا تدخل في تأكيد الاسم، فلا يقال: "إن زيداً لنفسه كريم" (50). كما رد رأي الكسائي بقوله: "وهو أضعف من قول الكوفيين" لأننا لم نر اسماً يتبع ما بعده في الإعراب (51).

أما من المحدثين فقد ذهب عباس حسن إلى أن أنسب الآراء وأيسرها هو الرأي الذي يتضمن الأمرين التاليين (52):

- أنه في الحقيقة ليس ضميراً "بالرغم من دلالة على التكلم أو الخطاب أو الغيبة" وإنما هو خالص الحرفية، لا يعمل شيئاً فهو مثل "كاف الخطاب" في أسماء الإشارة، وفي بعض كلمات أخرى مثل: ذلك، تلك، .. فمن الأنسب أيضاً تسميته: "حرف الفصل"، ولا يحسن تسميته "ضمير الفصل" إلا مجازاً بمراعاة شكله وصورته الحالية، وأصله قبل أن يكون مجرد الفصل.
- أن الاسم الذي بعده يعرب على حسب حاجة ما قبله من غير نظر ولا اعتبار لحرف الفصل الموجود، فيجري الإعراب على ما قبل حرف الفصل وما بعده من غير التفات إليه فكأنه غير

موجود؛ لأنه حرف مهمل (أي لا يعمل)، والحرف لا يكون مبتدأ ولا خيراً، ولا غيرهما من أحوال الأسماء، وإذا كان غير عامل فإنه لا يؤثر في غيره تأثيراً إعرابياً على الرغم من فائدته التي اقتضت وجوده.

لكنه استثنى حالة يكون ضمير الفصل فيها اسماً، قال: "لكن هناك حالة يكون فيها اسماً، ويجب إعرابه وتسميته فيها: ضمير الفصل، وهي نحو: كان السباق هو على (رفع كلمة السباق وكلمة على) حيث لا مفر من اعتبار "هو" ضميراً مبتدأ مبنياً على الفتح في محل رفع وخبره كلمة "على" المرفوعة.. والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب خبر "كان" وبغير هذا الاعتبار لا نجد خيراً منصوباً لكان" (53).

والذي يفسد ما ذهب إليه عباس حسن من اعتبار هذا الضمير حرفاً أن هذا الضمير تدخل عليه لام الابتداء نحو قوله تعالى: ﴿إنا لنحن الصافون﴾ (54)، وقوله تعالى ﴿وإنا لنحن المسبحون﴾ (55). وقد نص الزمخشري وغيره على أن لام الابتداء لا تدخل إلا على جملة من مبتدأ أو خبر فهي خاصة بالأسماء لا تدخل على الحروف (56).

#### أقسام ضمير الفصل:

ينقسم ضمير الفصل باعتبار معناه إلى ثلاثة أقسام (57):

- 1- للمتكلم: نحو قوله تعالى: ﴿إني أنا الله﴾ (58).
- 2- للمخاطب: نحو قوله تعالى: ﴿إنك أنت العليم الحكيم﴾ (59).
- 3- للغائب: نحو قوله تعالى: ﴿إنه هو البر الرحيم﴾ (60).

كما ينقسم ضمير الفصل باعتبار العدد إلى ثلاثة أقسام أيضاً:

- 1- مفرد: نحو قوله تعالى: ﴿كنت أنت الرقيب عليهم﴾ (61).
- 2- مثنى: نحو قوله صلى الله عليه وسلم: "كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه ... الحديث" (62).

- 3- جمع: نحو قوله تعالى: ﴿إنا لنحن الصافون﴾ (63).

## شروط ضمير الفصل:

ضمير الفصل، شأنه شأن غيره من الموضوعات النحوية، لا بد له من شروط تحدد هيئته وترشد إلى موقعه في الكلام. ومعرفة هذه الشروط أمر لازم لمعرفة ضمير الفصل من غيره؛ لأن ثمة أشياء تشبهه به وتحتل موقعه مما دفع الباحث إلى استقراء آراء النحاة وتتبع موقعه في الجملة، وأمكنه الوقوف على هذه الشروط وتصنيفها إلى أقسام ثلاثة، هي:

### 1- شروط تتصل بذات ضمير الفصل: له شرطان، هما:

- أن يكون ضمير الفصل من ضمائر الرفع المنفصلة، لذا يمتنع نحو: زيد إياه الفاضل، والسبب في ذلك كما يقول ابن يعيش: (لأن فيه ضرباً من التأكيد، والتأكيد يكون بضمير المرفوع المنفصل، نحو - قمت - أنا - اسكن أنت وزجك الجنة) (64).

أن يطابق ما قبله في الدلالة على التكلم أو الخطاب أو الغيبة، مثل قوله تعالى: ﴿فلما توفيتني كنت أنت الرقيب عليهم﴾ (65)، وقوله تعالى: ﴿إنه هو الغفور الرحيم﴾ (66)، وقوله تعالى: ﴿إني أنا الله﴾ (67) وليس من الفصل مثل قولنا كنت هو الفاضل) لافتقار المطابقة، مثل قول جرير (68):

وكائن بالأباطح من صديق      يراني لو أصبت هو المصابا

لأن "هو" ضمير غائب و"ني" ضمير متكلم. وقد عدّه بعض النحاة فصلاً على تقدير حذف مضاف كأنه قال: يرى مصابي هو المصابا (69).

### 2- شروط تتصل بما قبل الضمير: له شرطان أيضاً وهما:

- كونه معرفة، مثل قوله تعالى: ﴿فأولئك هم المفلحون﴾ (70)، والعلة في ذلك أن في الفصل ضرباً من التأكيد، ولفظه لفظ المعرفة، فوجب أن يكون الاسم الجاري عليه معرفة، كما أن التأكيد كذلك. وقد أجاز بعض الكوفيين كونه نكرة، نحو: ما ظننت أحداً هو القائم، وكان رجل هو القائم، وحملوا عليه قوله تعالى: ﴿أن تكون أمة هي أربي من أمة﴾ (71)، فقدروا (أربي) منصوبة (72). وذهب قوم إلى جواز كونه نكرة في امتناع دخول (أل) عليه نحو: ما أظن أحداً هو خيراً منك. وذهب آخرون إلى جواز كونه اسم لا النافية للجنس نحو لا رجل هو منطلق. لكن هذه الآراء الأخيرة تبقى اجتهادات لا يؤيدها دليل من نص موثوق به شعراً أو نثراً.

- أن يكون مبتدأ في الحال أو في الأصل، وهذا يعني أن ضمير الفصل يقع بين المبتدأ وخبره، أو ما أصله المبتدأ، كالمبتدأ الذي تدخل عليه الحروف والأفعال الناسخة، كقوله تعالى: ﴿أولئك هم الوارثون﴾<sup>(73)</sup>، وقوله تعالى: ﴿وكنا نحن الوارثين﴾<sup>(74)</sup>، وقوله تعالى: ﴿إن ترن أنا أقل منك مالا وولدا﴾<sup>(75)</sup>، وقوله تعالى: ﴿وإنا لنحن الصافون﴾<sup>(76)</sup>، وقوله تعالى: ﴿تجدوه عند الله هو خيراً وأعظم أجراً﴾<sup>(77)</sup>. وأجاز الأخفش وقوع الفصل بعد غير المبتدأ (صاحب الحال)، مثل: جاء زيد هو ضاحكاً، وجعل منه قراءة من قرأ بنصب (أظهر) في قوله تعالى: ﴿هؤلاء بنا أتى هن أطهر لكم﴾<sup>(78)</sup>. وقد حنَّ أبو عمرو قارئ هذه القراءة، يقول سيبويه: (فزعم يونس أن أبسا عمرو رآه لحناً، وقال: احتي ابن مروان في ذه في اللحن)<sup>(79)</sup>. ومن رفضوا الفصل فيها خرجوها على الابتداء والخبر، فهن: مبتدأ، ولكم: خبره<sup>(80)</sup>.

### 3- شروط تتصل بما بعد ضمير الفصل: وله شرطان هما:

- أن يكون خبراً في الأصل أو الحال، كقوله تعالى: ﴿أولئك هم الخاسرون﴾<sup>(81)</sup>، وقوله تعالى: ﴿إن لنا لأجراً إن كنا نحن الغالبين﴾<sup>(82)</sup>.

- أن يكون معرفة (ولا خلاف بين النحاة فيه)، أو ما أشبه المعرفة، وقد وقع الخلاف فيه؛ لأن هذا الشبه - لعمومية مفهومه - محل اجتهاد من النحويين. وحكمة هذا الشرط أن ما بعده لا يجوز إلا أن يكون نعتاً لما قبله، ونعت المعرفة معرفة، وهذا يفسر قولهم "أن يكون - أي الفصل - بين معرفتين".

ويقصد بما أشبه المعرفة "أفعل من كذا" لأنه يشبه المعرفة وإن لم يكن معرفة، لأنه غير مضاف ولا يقبل (أل)، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ولا يحسبن الذين يخولون بما آتاهم الله من فضله هو خيراً لهم﴾<sup>(83)</sup> ولو قلت: ما ظننت أحداً هو خيراً منك، لم يكن فصلاً؛ لأنه لم يأت بعد معرفة، كذا لا يجوز: ما ظننت زيداً هو قائماً، لأن الذي بعده ليس معرفة. وجوز بعض النحاة وقوع الفصل قبل المضارع، لمشابهة المضارع للاسم، وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿ومكر أولئك هو يبور﴾<sup>(84)</sup>. بل إن بعضهم<sup>(85)</sup> أجاز وقوع الفصل قبل الماضي، وجعل منه: ﴿وأنه هو أضحك وأبكى وأنه هو أمات وأحيا﴾<sup>(86)</sup>.

الدراسة التطبيقية على القرآن الكريم

ضمير الفصل وفق الضوابط البصرية:

بعد استقراء القرآن الكريم وفق الضوابط التي وضعها البصريون لضمير الفصل، يمكن تقسيمه بحسب ما يحتمل من الأوجه إلى خمسة أقسام:

القسم الأول: ما يحتمل الفصل والابتداء:

1- بين المبتدأ والخبر:

هـ

م	الآية	رقمها	السورة
1	﴿ وَاللَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴾	76	المائدة
2	﴿ ذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴾	72	التوبة
3	﴿ وَذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴾	111	التوبة
4	﴿ ذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴾	64	يونس
5	﴿ ذَلِكَ هُوَ الضَّلَالُ الْبَعِيدُ ﴾	18	إبراهيم
6	﴿ ذَلِكَ هُوَ الْخُسْرَانُ الْمُبِينُ ﴾	11	الحج
7	﴿ ذَلِكَ هُوَ الضَّلَالُ الْبَعِيدُ ﴾	12	الحج
8	﴿ وَأَخِي هَارُونُ هُوَ أَفْصَحُ مِنِّي لِسَانًا ﴾	34	القصص
9	﴿ وَاللَّهُ هُوَ الْعَنِّي الْحَمِيدُ ﴾	15	فاطر
10	﴿ ذَلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ ﴾	32	فاطر
11	﴿ أَلَا ذَلِكَ هُوَ الْخُسْرَانُ الْمُبِينُ ﴾	15	الزمر
12	﴿ وَذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴾	9	غافر
13	﴿ فَاللَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ وَهُوَ يُحْيِي الْمَوْتَى ﴾	9	الشورى
14	﴿ ذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴾	57	الدخان
15	﴿ ذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْمُبِينُ ﴾	30	الحاثية
16	﴿ ذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴾	12	الحديد

الضمير هنا يَحْتَمِلُ الفصل والابتداء، أما الفصل فعلى أن ما بعده خبر المبتدأ وأما على الابتداء فهو مبتدأ ثان وما بعده خبره، وهما خبر المبتدأ الأول، وعليه يكون الإخبار عن المبتدأ بجملته اسمية.

وقد حوِّز ابن هشام في هذا التركيب ونحوه ثلاثة أوجه قال في شرح الشذور: "وقد قالت العرب: زيد هو الفاضل، وحوِّز النحويون في "هو" أن يكون بدلاً وأن يكون مبتدأ، وأن يكون فصلاً على أساس أنه يجوز إبدال المضمَر من الظاهر" (87).

والتأمل في قوله تعالى: ﴿فَاللَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ﴾ يلمح اندهاشاً يطوي تحت ابطيه انكاراً، فقد انتقل من تقرير حقيقة أن الظالمين لا ولي لهم ولا نصير إلى الإضراب إلى اتخاذ هؤلاء أولياء من دون الله، فلزم لكل ذلك أن يقرر أن الولاية لله ولما لم تكن هذه الولاية مما انفردت به هذه الآية مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّ أَوْلَى النَّاسِ بِإِبْرَاهِيمَ لِلَّذِينَ اتَّبَعُوهُ وَهَذَا النَّبِيُّ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاللَّهُ وَلِيُّ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (88). جاء بالفصل في الآية الأولى لتمييزها عن غيرها؛ لأن ما دلَّ عليه السياق جعل وجود الفصل مما لا يحيد عنه ويؤكد اختصاصه تعالى بالولاية وأنه لا مثابة إلا إليه.

#### هي

م	الآية	رقمها	السورة
1	﴿وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا﴾	40	التوبة

هم

م	الآية	رقمها	السورة
1	﴿ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾	5	البقرة
2	﴿ وَأُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ ﴾	27	البقرة
3	﴿ فَأُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ ﴾	121	البقرة
4	﴿ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُهْتَدُونَ ﴾	157	البقرة
5	﴿ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ ﴾	177	البقرة
6	﴿ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾	5	البقرة
7	﴿ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾	5	البقرة
8	﴿ وَأُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ ﴾	27	البقرة
9	﴿ فَأُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ ﴾	121	البقرة
10	﴿ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُهْتَدُونَ ﴾	157	البقرة
11	﴿ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ ﴾	177	البقرة
12	﴿ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾	229	البقرة
13	﴿ وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾	254	البقرة
14	﴿ وَأُولَئِكَ هُمُ وَقُودُ النَّارِ ﴾	10	آل عمران
15	﴿ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾	82	آل عمران
16	﴿ وَأُولَئِكَ هُمُ الضَّالُّونَ ﴾	90	آل عمران
17	﴿ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾	94	آل عمران
18	﴿ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾	104	آل عمران
19	﴿ وَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ حَقًّا ﴾	151	النساء
20	﴿ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ ﴾	44	المائدة
21	﴿ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾	45	المائدة
22	﴿ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾	47	المائدة
23	﴿ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾	8	الأعراف
24	﴿ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾	157	الأعراف

الأعراف	178	﴿ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ ﴾	25
الأعراف	179	﴿ أُولَٰئِكَ هُمُ الْغَافِلُونَ ﴾	26
الأنفال	4	﴿ أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا ﴾	27
الأنفال	37	﴿ أُولَٰئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ ﴾	28
الأنفال	74	﴿ أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا ﴾	29
التوبة	10	﴿ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُعْتَدُونَ ﴾	30
التوبة	20	﴿ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاقِرُونَ ﴾	31
التوبة	23	﴿ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾	32
التوبة	69	﴿ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ ﴾	33
التوبة	88	﴿ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾	34
النحل	105	﴿ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْكَاذِبُونَ ﴾	35
النحل	108	﴿ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْغَافِلُونَ ﴾	36
المؤمنون	7	﴿ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْعَادُونَ ﴾	37
المؤمنون	10	﴿ أُولَٰئِكَ هُمُ الْوَارِثُونَ ﴾	38
المؤمنون	102	﴿ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾	39
النور	4	﴿ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾	40
النور	13	﴿ فَأُولَٰئِكَ عِنْدَ اللَّهِ هُمُ الْكَاذِبُونَ ﴾	41
النور	50	﴿ بَلْ أُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾	42
النور	51	﴿ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾	43
النور	52	﴿ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاقِرُونَ ﴾	44
النور	55	﴿ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾	45
العنكبوت	52	﴿ أُولَٰئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ ﴾	46
الروم	38	﴿ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾	47
الروم	39	﴿ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُضْغَفُونَ ﴾	48



لقمان	5	﴿أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾	49
الزمر	18	﴿أُولَئِكَ هُمُ أُولُو الْأَنْبَابِ﴾	50
الزمر	33	﴿أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾	51
الزمر	63	﴿أُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾	52
الحجرات	7	﴿أُولَئِكَ هُمُ الرَّاشِدُونَ﴾	53
الحجرات	11	﴿فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾	54
الحجرات	15	﴿أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ﴾	55
الحديد	19	﴿أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ﴾	56
الحشر	8	﴿أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ﴾	57
الحشر	9	﴿فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾	58
الحشر	19	﴿أُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾	59
الحشر	20	﴿أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمُ الْفَائِزُونَ﴾	60
المتحنة	9	﴿فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾	61
المنافقون	9	﴿فَأُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾	62
التغابن	16	﴿فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾	63
المعارج	31	﴿فَأُولَئِكَ هُمُ الْعَادُونَ﴾	64
عيس	42	﴿أُولَئِكَ هُمُ الْكُفْرَةُ الْفَجْرَةُ﴾	65
البينة	6	﴿أُولَئِكَ هُمُ شَرُّ الْبَرِيَّةِ﴾	66

في قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ أشار العربون إلى جواز الوجهين في الضمير "هم" قال أبو جعفر<sup>(89)</sup> هم "ابتداءً ثان... ويجوز أن يكون "هم" زيادةً يسميها البصريون فاصلة، ويسميها الكوفيون عماداً والمفلحون خير "أولئك".

والضمير "هم" أفاد اختصاص أولئك بالخير دون سواهم فهم المفلحون دون سواهم بسبب ما ينسب إليهم من عمل وإيمان.

وقد أشار أصحاب كتب أعراب القرآن<sup>(90)</sup> إلى جواز الوجهين، أعني الابتداء والفصل في قوله تعالى: ﴿أولئك هم الخاسرون﴾ فذكر "هم" تمييز لهم واختصاص بما نسب إلى المبتدأ من خير؛ أي: أن الخاسران يختص به أولئك بسبب ما اقترفوه من جرائم.

﴿وأولئك هم المهتدون﴾ قال أبو جعفر<sup>(91)</sup> "أولئك مبتدأ و"هم" ابتداء ثان.... وإن شئت كانت "هم" زائدة تأكيداً والمهتدون الخبر وفائدة ذكر الضمير "هم" النص على استحقاق المبتدأ بما حكم به عليه من الاهتداء كأنه قال: هم هم المهتدون.

﴿وأولئك هم المؤمنون حقاً﴾ جاء بالفصل لتوكيد صفة الإيمان؛ لأن سياق الآيات يدل على ذلك، فلو تأملنا الآيات التي سبقت هذه الآية لوجدنا التوكيد منصباً على الإيمان قال تعالى: ﴿وأطيعوا الله ورسوله إن كنتم مؤمنين\* إنما المؤمنون الذين إذا ذكر الله وجلت قلوبهم وإذا تليت عليهم آياته زادتهم إيماناً وعلى ربهم يتوكلون\* الذين يقيمون الصلاة ومما رزقناهم ينفقون﴾ فمعنى إن (كنتم مؤمنين) إن كنتم كاملين الإيمان والسلام في قوله (إنما المؤمنون) إشارة إليهم أي: إنما الكاملو الإيمان من صفتهم كيت وكيت والدليل عليه قوله: ﴿وأولئك هم المؤمنون حقاً﴾.

## 2 - بين معمولي "إن"

### هو

م	الآية	رقمها	السورة
1	﴿قُلْ إِنْ هَدَىٰ اللَّهُ هُوَ الْهُدَىٰ﴾	120	البقرة
2	﴿قَالُوا إِنْ لَئِن لَّمْ يَكُنِ اللَّهُ هُوَ الْمَسِيحَ﴾	17	المائدة
3	﴿قَالُوا إِنْ لَئِن لَّمْ يَكُنِ اللَّهُ هُوَ الْمَسِيحَ ابْنُ مَرْيَمَ﴾	72	المائدة
4	﴿قُلْ إِنْ هَدَىٰ اللَّهُ هُوَ الْهُدَىٰ﴾	71	الأنعام
5	﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَنْ يَضِلَّ عَنْ سَبِيلِهِ﴾	117	الأنعام
6	﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِالْمُعْتَدِينَ﴾	119	الأنعام
7	﴿وَأَنَّ اللَّهَ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾	104	التوبة
8	﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾	118	التوبة

هود	66	﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ الْقَوِيُّ الْعَزِيزُ﴾	9
الحجر	50	﴿وَأَنَّ عَذَابِي هُوَ الْعَذَابُ الْأَلِيمُ﴾	10
الحجر	86	﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ الْخَلَّافُ الْعَلِيمُ﴾	11
النحل	125	﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ﴾	12
الحج	6	﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ﴾	13
الحج	62	﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ﴾	14
النور	25	﴿وَيَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ الْمُبِينُ﴾	15
لقمان	26	﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾	16
لقمان	30	﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ﴾	17
غافر	20 - 56	﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾	18
فصلت	15	﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَهُمْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً﴾	19
فصلت	36	﴿أَنَّ اللَّهَ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾	20
الشورى	5	﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْعَفُورُ الرَّحِيمُ﴾	21
الزخرف	64	﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ﴾	22
الذاريات	58	﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ﴾	23
النجم	30	﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ﴾	24
الحديد	24	﴿فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾	52
المتحنة	6	﴿فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾	26
التحريم	4	﴿فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَاهُ﴾	27
القلم	7	﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ﴾	28
الكوثر	3	﴿إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ الْأَبْتَرُ﴾	29

﴿قل إن هدى الله هو الهدى﴾ هو ضمير فصل بين اسم إن " هدى الله " وخرها -- الهدى إشارة إلى أن هدى الله هو الهدى الحقيقي الذي لا يضل متبعه، ويجوز أن يكون مبتدأ وما بعده خبره وهما خبر إن " إشارة إلى أن هدى الله مستمر لا ينقطع بالأهواء حيث أخبر عنه بالجملة الاسمية".

﴿ قالوا إن الله هو المسيح ﴾ يحتمل "هو" الابتداء والفصل وذكر "هو" يدل على بعد ضلال القائل، وجزمه على ما يقول كأنه يقول - وتعالى الله عما يقول - إن الله هو ذاته المسيح لا شيء سواه ولا إله غيره.

في قوله تعالى: ﴿ ألم يعلموا أن الله هو يقبل التوبة عن عباده ﴾ قال أبو جعفر<sup>(92)</sup> و"هو" فاصلة وإن شئت مبتدأه وإذا أجلنا النظر في قوله تعالى: ﴿ إن الله هو السميع البصير ﴾ وجدنا أن الفصل يؤكد صفتين من صفات الله تعالى ويحقق اختصاصه سبحانه على جهة الكمال فهو سميع بصير في كل حال فلم جاء بالفصل هنا ؟

إذا عدنا إلى الآيات التي سبقت هذه الآية وجدنا الإجابة، فالآية التي تسبق آية الفصل تشمل شيئاً قريباً من ذلك قد أثر في الفائدة التي يعطيها وجود الفصل كالتوكيد أو الاختصاص أو سواهما إذ يقول جل ثناؤه ﴿ علم خائنة الأعين وما تخفي الصدور ﴾ فالآية الأولى تقرير للثانية، وسياق الآية القريبة من الآية التي ورد فيها الفصل يفيد أن علمه سبحانه يصل إلى خائنة الأعين وما تخفي الصدور قد أثر في وجود الفصل لمشكلة الآية الثانية الأولى من جهة ومن ثم أتى بالفصل توكيداً لهذه المناسبة والمشكلة بينهما ولولا ذلك فلا مزية لوجود الفصل<sup>(93)</sup>.

### هي

م	الآية	رقمها	السورة
1	﴿ وَإِنَّ الْأَخْرَجَ هِيَ دَارُ الْقَرَارِ ﴾	39	غافر
2	﴿ إِنَّ نَاشِئَةَ اللَّيْلِ هِيَ أَشَدُّ وَطْأً ﴾	6	المزمل
3	﴿ فَإِنَّ الْحَجِيمَ هِيَ الْمَأْوَى ﴾	39	النازعات
4	﴿ فَإِنَّ الْحِجَّةَ هِيَ الْمَأْوَى ﴾	41	النازعات

### هم

م	الآية	رقمها	السورة
1	﴿ فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْغَالِبُونَ ﴾	56	المائدة
2	﴿ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾	67	التوبة
3	﴿ أَنَّ الْمُسْرِفِينَ هُمُ أَصْحَابُ النَّارِ ﴾	43	غافر
4	﴿ أَلَا إِنَّ حِزْبَ الشَّيْطَانِ هُمُ الْخَاسِرُونَ ﴾	19	المجادلة
5	﴿ أَلَا إِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾	22	المجادلة

القسم الثاني: ما يحتمل التوكيد والبدل والفصل :

بين معمولي كان أو إحدى أخواتها:

### نحن

م	الآية	رقمها	السورة
1	﴿ إِنَّا لَنَّا لِأَجْرًا إِن كُنَّا نَحْنُ الْعَالِيْنَ ﴾	113	الأعراف
2	﴿ إِمَّا أَنْ تُلْقِيَّ وَإِمَّا أَنْ تَكُونَ نَحْنُ الْمُتْلِقِينَ ﴾	115	الأعراف
3	﴿ إِنَّا لَنَّا لِأَجْرًا إِن كُنَّا نَحْنُ الْعَالِيْنَ ﴾	41	الشعراء
4	﴿ وَكُنَّا نَحْنُ الْوَارِثِينَ ﴾	58	القصص

### أنت

م	الآية	رقمها	السورة
1	﴿ كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ ﴾	117	المائدة

### هم

م	الآية	رقمها	السورة
1	﴿ كَانُوا هُمُ الْخَاسِرِينَ ﴾	92	الأعراف
2	﴿ لَعَلَّنَا تَتَّبِعُ السَّحْرَةَ إِن كَانُوا هُمُ الْعَالِيْنَ ﴾	40	الشعراء
3	﴿ وَتَصَرَّتْ لَهُمْ فَكَانُوا هُمُ الْعَالِيْنَ ﴾	116	الصفات
4	﴿ كَانُوا هُمُ أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً ﴾	21	غافر
5	﴿ وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ ﴾	76	الزخرف
6	﴿ إِنَّهُمْ كَانُوا هُمُ أَظْلَمَ وَأَطْعَى ﴾	52	النجم

الضمير (هنا) يحتمل ثلاثة أوجه إعرابية في هذا التركيب وأمثاله:

- التوكيد على سبيل التبعية، وضمير الفصل يؤكد به كل ضمير متصل مرفوعاً كان أو منصوباً أو مجروراً.
  - البدلية، وهو على سبيل التبعية أيضاً وإن كانت البدلية جائزة على قدر جواز البدل.
  - الفصل، وهو ضمير جرى مجرى الحروف فلا موضع له من الإعراب.
  - ويمتنع إعرابه مبتدأ؛ لأن ما بعده منصوب خبر "كان" أو إحدى أخواتها.
- القسم الثالث: ما يحتمل التوكيد والفصل والابتداء ( لا يكون إلا بين معمولي إن):

الضمير هنا - يجوز فيه ثلاثة أوجه إعرابية في كل تركيب على هذا النمط:

- 1- التوكيد، ذلك أن الضمير المنفصل يقع توكيداً للضمير المتصل أياً كان موقعه الإعرابي .
  - 2- الابتداء؛ لأن ما بعده صالح لأن يكون خبراً له، لأنه مرفوع.
  - 3- الفصل فيصير بمثابة الحرف لا موضع له من الإعراب.
- وتمتنع هنا البدلية، لعدم المطابقة إعرابياً بين البدل والمبدل منه.

﴿إنك أنت العليم الحكيم﴾ أشار العربون إلى احتمالات ثلاثة في "أنت" قال أبو جعفر<sup>(94)</sup>: " أنت في موضع نصب توكيداً للكاف، وإن شئت كانت رفعاً بالابتداء والعليم خبره والجملة خبر إن، وإن شئت كانت فاصلة لا موضع لها".

#### أنا

م	الآية	رقمها	السورة
1	﴿إِنِّي أَنَا أَحُوكَ﴾	69	يوسف
2	﴿تَبٰىءَ عِبَادِي أَنِّي أَنَا الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾	49	الحجر
3	﴿وَقُلْ إِنِّي أَنَا التَّوْبِيُّ الْمُؤْمِنُ﴾	89	الحجر
4	﴿إِنِّي أَنَا رَبُّكَ فَاحْتَمِلْ نَعْلَكَ﴾	12	طه
5	﴿إِنِّي أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا﴾	14	طه
6	﴿يَمُوسَىٰ إِنَّهُ أَنَا اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾	9	النمل
7	﴿يَمُوسَىٰ إِنِّي أَنَا اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾	30	القصص

أنت

م	الآية	رقمها	السورة
1	﴿إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾	32	البقرة
2	﴿إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾	127	البقرة
3	﴿إِنَّكَ أَنْتَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾	128	البقرة
4	﴿إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾	129	البقرة
5	﴿إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ﴾	8	آل عمران
6	﴿إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾	35	آل عمران
7	﴿فَإِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾	118	المائدة
8	﴿لَا تَخَفْ إِنَّكَ أَنْتَ الْأَعْلَى﴾	68	طه
9	﴿إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ﴾	35	ص
10	﴿إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾	8	غافر
11	﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾	49	الدخان
12	﴿إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾	5	المتحنة

أنتم

م	الآية	رقمها	السورة
1	﴿إِنَّكُمْ أَنْتُمْ الظَّالِمُونَ﴾	64	الأنبياء

في قوله تعالى ﴿إنه هو الغفور الرحيم﴾ جاء الفصل ليؤكد سياق الآية الدالة على كمال الرحمة والمغفرة منه تعالى ﴿ألا إنهم هم المفسدون﴾ ذكر أبو جعفر النحاس<sup>(95)</sup> أن "هم" يحتمل أن يكون توكيداً أو مبتدأ أو فصلاً. وقد أفاد ذكر "هم" اقتصار الحكم عليهم فهم أهل السفه لا أحد سواهم .

﴿إنه هو التواب الرحيم﴾ قال أبو جعفر<sup>(96)</sup>: هو رفع بالابتداء، والتواب خبره .. ويجوز أن تكون "هو" توكيداً للهاء، ويجوز أن يكون فاصلة، فقد أشار إلى الاحتمالات الثلاثة.

## هو

م	الآية	رقمها	السورة
1	﴿ إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ ﴾	37	البقرة
2	﴿ إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ ﴾	54	البقرة
3	﴿ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴾	61	الأنفال
4	﴿ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴾	34	يوسف
5	﴿ إِنَّهُ هُوَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ ﴾	83	يوسف
6	﴿ إِنَّهُ هُوَ الْعَفُورُ الرَّحِيمُ ﴾	98	يوسف
7	﴿ إِنَّهُ هُوَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ ﴾	100	يوسف
8	﴿ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾	1	الإسراء
9	﴿ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴾	220	الشعراء
10	﴿ إِنَّهُ هُوَ الْعَفُورُ الرَّحِيمُ ﴾	16	القصص
11	﴿ إِنَّهُ هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾	26	العنكبوت
12	﴿ إِنَّهُ هُوَ الْعَفُورُ الرَّحِيمُ ﴾	53-39	الزمر
13	﴿ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴾	6	الدخان
14	﴿ إِنَّهُ هُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ ﴾	42	الدخان
15	﴿ إِنَّهُ هُوَ الْحَكِيمُ الْعَلِيمُ ﴾	30	الذاريات
16	﴿ إِنَّهُ هُوَ الْبَرُّ الرَّحِيمُ ﴾	28	الطور
17	﴿ وَأَنَّهُ هُوَ رَبُّ الشَّعْرَى ﴾	49	النجم



هم

م	الآية	رقمها	السورة
1	﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ﴾	12	البقرة
2	﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السَّفَهَاءُ﴾	13	البقرة
3	﴿لَا حَرَمَ أَنَّهُمْ فِي الْآخِرَةِ هُمُ الْأَخْسَرُونَ﴾	22	هود
4	﴿لَا حَرَمَ أَنَّهُمْ فِي الْآخِرَةِ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾	109	النحل
5	﴿أَنَّهُمْ هُمُ الْفَآئِزُونَ﴾	111	المؤمنون

القسم الرابع: ما يحتمل التوكيد والفصل:

بين معمولي ظن أو إحدى أحوالهما:

الضمير في هذا التركيب يمتنع أن يكون مبتدأ لعدم صلاحية ما بعده لأن يكون خبراً له، لأنه منصوب، ولهذا العلة أيضاً لا يصلح أن يكون بدلاً؛ لأن ما قبله منصوب وبالتالي لم يبق إلا أن يكون فصلاً لا موضع له أو توكيداً كما هو معروف في جواز التوكيد به للضمير المتصل.

أنا

م	الآية	رقمها	السورة
1	﴿إِن تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالاً وَوَلَدًا﴾	39	الكهف

قال أبو جعفر<sup>(97)</sup>: "أنا فاصلة لا موضع لها من الإعراب، ويجوز، أن يكون في موضع نصب توكيداً للنون والياء، وقد قرأ عيسى بن عمر "أقل" بالرفع على أنه خبر لـ أنا".

## هو

م	الآية	رقمها	السورة
1	﴿ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ وَأَعْظَمُ أَجْرًا ﴾	20	المزمل

القسم الخامس: ما يتعين فيه ضمير الفصل:

1 - بين معمولي كان أو إحدى أحوالهما:

## هو

م	الآية	رقمها	السورة
1	﴿ إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقَّ مِنْ عِنْدِكَ ﴾	32	الأنفال

"هو" عند الخليل وسيبويه<sup>(98)</sup> فاصلة لا غير مع نصب الحق، وأجاز بنو تميم رفعه على أنه خير "هو" وهما خير كان. وأقول: لا يتعين أن يكون الضمير في قوله ﴿ إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقَّ ﴾ فصلاً وإن كان يمتنع أن يكون مبتدأ؛ لأن ما بعده منصوب، لكن لا يمتنع أن يكون بدلاً من اسم الإشارة فهو بدل من مرفوع وهذا جائز.

2 - بين معمولي ظن أو إحدى أحوالهما

## هو

م	الآية	رقمها	السورة
1	﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَتَّخِلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَهُمْ ﴾	180	آل عمران
2	﴿ وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الْحَقَّ ﴾	6	سبا

هم

م	الآية	رقمها	السورة
1	﴿وَجَعَلْنَا ذُرِّيَّتَهُ هُمُ الْبَاقِينَ﴾	77	الصفات

ما خرج عن الضوابط البصرية

تبين فيما تقدم كيف ينقسم ضمير الفصل حسب الضوابط البصرية إلى ما يشترك مع غيره من حيث الاحتمال وما يكون نصاً في الفصلية، فإذا ما تركنا هذه الضوابط جانباً وأجلنا النظر في القرآن الكريم وجدنا بعض الضمائر يجوز أن تكون فصلاً، بيد أنها ليست نصاً في الفصلية، بحيث يتحتم كونها فصلاً فهي محتملة للفصلية من ناحية ولغيرها من ناحية أخرى، وذلك على النحو التالي:

1- وقوع ضمير الفصل بين نكرتين، وذلك مثل قوله تعالى: ﴿أَنْ تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَى مِنْ أُمَّةٍ﴾ (99).

أجاز الفراء وهشام ومن تابعهما من الكوفيين الفصل بين نكرتين وحملوا عليه الآية السابقة .

2- وقوع ضمير الفصل قبل الفعل المضارع.

من شروط البصريين في ضمير الفصل أن يليه معرفة أو كهي في منع اللام<sup>(100)</sup> إلا أن غيرهم أجاز أن يليه الفعل المضارع<sup>(101)</sup>. ومن أجازاه من البصريين الماضي<sup>(102)</sup> وحجته في ذلك مشاهة المضارع للاسم.

والحقيقة أن الضمائر التي سبقت المضارع وهي محتملة للفصل ليست بالقليلة في القرآن فمنها:

نحن

م	الآية	رقمها	السورة
1	﴿وَأَنَا لَنَحْنُ نُحْيِي وَكُمِيتُ﴾	23	الحجر
2	﴿إِنَّا نَحْنُ نَرِثُ الْأَرْضَ وَمَنْ عَلَيْهَا﴾	40	مرم
3	﴿إِنَّا نَحْنُ نُحْيِي وَكُمِيتُ﴾	43	ق

هو

م	الآية	رقمها	السورة
1	﴿ أَنْ اللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ ﴾	104	التوبة
2	﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ هُوَ يَحْشُرُهُمْ ﴾	25	الحجر
3	﴿ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾	25	السجدة
4	﴿ وَمَكْرُ أُولَئِكَ هُوَ يَبُورُ ﴾	10	فاطر
5	﴿ إِنَّهُ هُوَ يُبْدِيءُ وَيُعِيدُ ﴾	13	البروج

3- وقوع ضمير الفصل قبل الماضي:

لم يقتصر منع وقوع ضمير الفصل قبل الماضي على البصريين، فقد منعه غيرهم، وعُلل المازني منعه بعدم مشابته الأسماء حتى يقال فيه: كأنه اسم امتنع دخول اللام عليه<sup>(103)</sup> فلا يجوز عنده: زيد هو قال، واعتراض عليه الرضي بأن قوله ليس بشيء<sup>(104)</sup>.

ومع أن النحاة لم يميزوا وقوع ضمير الفصل قبل الماضي فأليك الأمثلة القرآنية التالية:

نحن

م	الآية	رقمها	السورة
1	﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ تَنْزِيلًا ﴾	23	الإنسان

هو

م	الآية	رقمها	السورة
1	﴿ وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى ﴾	43	النجم
2	﴿ وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا ﴾	44	النجم
3	﴿ وَأَنَّهُ هُوَ أَعْتَى وَأَقْنَى ﴾	48	النجم

#### 4- وقوع ضمير الفصل بين الحال وصاحبها:

ذهب الأخفش إلى جواز وقوعه بين الحال وصاحبها كقراءة "هؤلاء بناتي هن أطهر لكم" (105) وتقول: هذا زيد هو خيراً منك (106). كما أجاز ذلك عيسى بن عمر الثقفي أحد رؤوس نحاة البصرة، وقرأ: (هنّ أطهر) بالنصب، قال ابن عقيل: "وهو لحن عند أبي عمرو والخليل وسيبويه" (107). قال السيوطي (108): (وردّ بأن أطهر نصب بـ "لكم" على أنه خير "هن" فيكون من تقدم الحال على عاملها الظرفي).

وهناك آراء كثيرة حول ضمير الفصل رأيت تجاوزها لعدم وجود شواهد لها في القرآن الكريم الذي استقيت منه مادة هذا البحث.

#### دخول لام الابتداء على ضمير الفصل:

يجوز أن تدخل لام الابتداء على ضمير الفصل فلا تغير من أحكامه وأحواله التي سبق ذكرها إلا إذا كان ما قبل ضمير الفصل ضميراً.

فإذا كان ما قبل ضمير الفصل ضميراً ولم تدخل لام الابتداء على ضمير الفصل جاز فيه أن يكون فصلاً أو مبتدأً أو توكيداً. أما إذا دخلت لام الابتداء على ضمير الفصل فإنه يمتنع أن يكون توكيداً؛ لأن لام الابتداء لا تدخل على التأكيد (109).

ومن الآيات التي ورد فيها ضمير الفصل متصلاً باللام ما يلي:

#### نحن

م	الآية	رقمها	السورة
1	﴿ وَإِنَّا لَنَحْنُ نُحْيِي وَكُمِيتٌ ﴾	23	الحجر
2	﴿ إِنَّا لَنَحْنُ الْعَالِيُونَ ﴾	44	الشعراء
3	﴿ وَإِنَّا لَنَحْنُ الصّٰفَوْنَ ﴾	165	الصفافات
4	﴿ وَإِنَّا لَنَحْنُ الْمُسَبِّحُونَ ﴾	166	الصفافات

أنت

م	الآية	رقمها	السورة
1	﴿ إِنَّكَ لَأَنْتَ الْحَلِيمُ الرَّشِيدُ ﴾	87	هود
2	﴿ أَأَنْتَ لَأَنْتَ يُوسُفُ ﴾	90	يوسف

هو

م	الآية	رقمها	السورة
1	﴿ إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ ﴾	62	آل عمران
2	﴿ وَإِنَّ اللَّهَ لَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾	62	آل عمران
3	﴿ وَإِنَّ اللَّهَ لَهُوَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ ﴾	58	الحج
4	﴿ وَإِنَّ اللَّهَ لَهُوَ الْعَنِيِّ الْحَمِيدُ ﴾	64	الحج
5	﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ ﴾	9 - 68 - 104 - 122 - 140 - 159 - 175 - 191	الشعراء
6	﴿ إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْفَضْلُ الْمُبِينُ ﴾	16	النمل
7	﴿ إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴾	60	الصفافات
8	﴿ إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْبَلَاءُ الْمُبِينُ ﴾	106	الصفافات
9	﴿ إِنَّ هَذَا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ ﴾	95	الواقعة

هي

م	الآية	رقمها	السورة
1	﴿ وَإِنَّ الدَّارَ الْآخِرَةَ لَهِيَ الْحَيَوَانُ ﴾	64	العنكبوت

هم

م	الآية	رقمها	السورة
1	﴿ إِنَّهُمْ لَهُمُ الْمَنصُورُونَ ﴾	172	الصفات
2	﴿ وَإِنَّ جُنَدَنَا لَهُمُ الْعَالِيُونَ ﴾	173	الصفات

في قوله تعالى ﴿ إن هذا هو القصص الحق ﴾ أفاد ضمير الفصل أن ما ذكر من شأن عيسى ومريم حـق دون ما ذكره المكذبون إذ إن سياق الآيات يتحدث عن عيسى ومريم عليهما السلام وذلك أن اليهود والنصارى قد خاضوا في أحاديث عنهما ليست صحيحة، فحاء بالفصل ليؤكد أن حديث القرآن الكريم عنهما هو الحديث البين والقصص الحق لا ما يدعون.

أما قوله تعالى ﴿ وإن ربك هو العزيز الرحيم ﴾ فقد جاءت الآية في ثمانية مواضع؛ لأن سياق ما قبلها في كل مرة يجعلها متمكنة في موضعها لا يلمح فيها أثر التكرار، وقد جاء بالفصل المؤكد باللام لأن سياق الآية في تكذيب تلك الأقوام رسلهم ثم ما جرى عليهم من العذاب، فإن الله ينصر أنبياءه وهو العزيز يعز من يشاء، ويذل من يشاء وأولى الناس بعزته هم رسله الذين يبلغون رسالاته، فتكرار الفصل مع كل قصة أفاد ذلك.

وختاماً لعل هذه الجولة في ضمير الفصل التي حاول الباحث من خلالها أن يسجل ما وقعت عليه عينه من آراء النحويين بين دفتي بحث واحد، كما حاول أن يستقصي معظم شواهد ضمير الفصل لعلها أفرزت خلاصة مفادها: أن ضمير الفصل في كل التراكيب اللغوية التي ورد فيها لا ينفصل عن إفادة معنوي التوكيد والاختصاص. ففي قوله تعالى: ﴿والله هو السميع العليم﴾ نجد أن التوكيد من جهة الدلالة كأنه قيل: والله ذاته أو نفسه السميع العليم.

كما نجد الاختصاص، وهو اختصاص الله تبارك وتعالى بماتين الصفتين السمع والبصر اللتين يخالف فيهما الحوادث كأنه قيل: سمع الله هو المعتد به دون سواه، وعلمه المعول عليه دون ما عده تلك القيمة المعنوية التي أضفاها ذكر ضمير الفصل في التركيب ما كان لها أن تكون لو لم يذكر، وعلى هذا المنوال تجري جميع التراكيب المناظرة .

## الهوامش

- 1- ابن الحاجب: الكافية في شرح النحو، تحقيق طارق نجم، ط1، دار الوفاء، جدة، 1407هـ، 1986م، 23/1.
- 2- الاسترأبادي، رضي الدين: الكافية في النحو بشرح الرضي، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت، 1 / 24.
- 3- أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف الغرناطي: ارتشاف الضرب، تحقيق رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، ط1، 1988م، 1/489.
- 4- ابن يعيش، موفق الدين: شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، د.ت، 3 / 109.
- 5- السيوطي، جلال الدين: همع الهوامع، تحقيق عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1992م، 67/1 .
- 6- ابن الأنباري، كمال الدين أبو البركات: الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيداء-بيروت، 1987م: 2 / 706 - 707، وانظر الرضي: مرجع سابق، 24/1 وما بعدها، وابن يعيش: مرجع سابق، 110/3، السيوطي: همع الهوامع: 1 / 67.
- 7- أبو حيان: مرجع سابق، 1 / 489. وهذه العبارة بنصها في الهمع: 1 / 68.
- 8- ابن مالك، جمال الدين بن محمد: شرح الكافية الشافية، تحقيق عبد المنعم هريدي، دار المأمون للتراث، مكة المكرمة، ط1، 1982م، 1/244 - 245.
- 9- الرضي: 1 / 26 .
- 10- الرضي: 1 / 26، وانظر ابن هشام مرجع سابق: 2 / 550 ، السيوطي: 1 / 68.
- 11- سيويه، أبو بشر عمرو بن عثمان: 2 / 390.
- 12- المصدر السابق، 2 / 395.
- 13- المصدر السابق، 2 / 397.
- 14- سبأ: 6.
- 15- سورة الزحرف: آية 76، وقرأ بها عبد الله وأبو زيد النحويين: أبو حيان: البحر المحيط، 8 / 27 .
- 16- ابن يعيش: مرجع سابق، 3 / 113.



- 17- البقرة: 115.
- 18- الأعراف: 26.
- 19- يراجع وراق، محمد غالب: الزيادة في القرآن، سلطنة عمان، 1986م، ص 27 .
- 20- يراجع: ابن يعيش: مرجع سابق، 3 / 113، وابن مالك: مرجع سابق، 1 / 244 وما بعدها، وابن هشام: مرجع سابق 2 / 550، والسيوطي، الهمع: 1 / 68، والرضي: شرح الكافية، 1 / 26 - 27، وابن عقيل: المساعد، 1 / 122.
- 21- الإنصاف: 2 / 707.
- 22- انظر: سيبويه: 2 / 392 - 393. والآية من سورة الزخرف رقم: 76 ، وهي قراءة عبد الله وأبي زيد النحويين. أبو حيان: البحر، 8 / 27.
- 23- راجع: الفضلي، عبد الهادي: مختصر النحو، دار الشروق، ط1، 1986م، ص: 52.
- 24- المؤمنون: 102.
- 25- المائة: 117.
- 26- الصفات: 165.
- 27- الكهف: 39.
- 28- المزمل: 20.
- 29- ابن يعيش: شرح المفضل، 3 / 110.
- 30- المرجع السابق، 3 / 110.
- 31- الرضي: شرح الكافية، 2 / 457.
- 32- يشير إلى ما ذكره في باب التوكيد 2 / 372 ونصه: "وإذا كان الاسم نكرة لم يؤكد، إذ التأكيد - كما ذكرنا - لرفع احتمال عن أصل نسبة الفعل إلى المتبوع أو عن عموم نسبته لأفراد المتبوع ... ويستثنى من الحكم المذكور - أعني منع تأكيد النكرات - شيء واحد، وهو جواز تأكيدها إذا كانت النكرة حكماً لا محكوماً عليه كقوله عليه الصلاة والسلام: "فنكاحها باطل باطل باطل".
- 33- ابن مالك: شرح الكافية الشافية، 1 / 244 .
- 34- ابن يعيش، شرح المفضل، 3 / 110.

- 35- أبو حيان: الارتشاف، 1 / 495.
- 36- قال المحقق "أي: ليس تأكيداً بالمعنى الاصطلاحي عند النحاة".
- 37- ابن مالك: شرح الكافية، 2 / 457.
- 38- البقرة : 35.
- 39- ابن يعيش: شرح المفصل، 3 / 110.
- 40- أبو حيان: الارتشاف، 1 / 495 .
- 41- الرضى: شرح الكافية، 2 / 462 .
- 42- المرجع السابق، 2 / 462 .
- 43- المرجع السابق، 2 / 462.
- 44- آل عمران: 62.
- 45- السيوطي: الهمع، 1 / 237.
- 46- الرضى: شرح الكافية، 2 / 463.
- 47- الزحرف: 76.
- 48- الكهف: 39.
- 49- هي قراءة عيسى بن عمر. ينظر البحر: 6 / 123.
- 50- الرضى: شرح الكافية، 2 / 462.
- 51- المرجع السابق، 2 / 462.
- 52- حسن، عباس: النحو الواقي، 1 / 247، 248.
- 53- المرجع السابق، 1 / 248.
- 54- الصافات: 165.
- 55- الصافات: 166.
- 56- ينظر المرادي، بدر الدين بن حسن: الجنى الداني، تحقيق طه محسن، دار الكتب، الموصل، 1976م، ص 121 - 127.

- 57- راجع الفضلي: مرجع سابق، ص53.
- 58- طه: 14.
- 59- البقرة: 32.
- 60- الطور: 28.
- 61- المائدة: 117.
- 62- أخرجه البخاري في صحيحه، مراجعة محمد علي القطب، والشيخ هشام البخاري، ط1، المكتبة العصرية، بيروت، 1417هـ / 1977م: 1/ 410 رقم : 1385 بلفظ " فأبواه يهودانه.
- 63- الصافات: 165.
- 64- ابن يعيش: مرجع سابق، 3 / 110، والآية من سورة البقرة رقم: 35.
- 65- المائدة: 117.
- 66- يوسف: 98.
- 67- طه: 14.
- 68- ديوان جرير بن عطية، تحقيق: نعمان أمين طه، دار المعارف، مصر، ط3، د.ت، ص 17.
- 69- ينظر: ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين: المغني، 2/ 548، والسيوطي: الهمع، 1/ 8، ابن عقيل: المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق محمد كامل بركات، مركز البحوث واحياء التراث، مكة المكرمة، ط، 1982م، 1/ 122، ابن عصفور: المقرب، تحقيق محمد عبد الستار الخيردي، الفيصلية، مكة المكرمة، ط1، 1971م، 1/ 119، وابن يعيش: شرح المفصل، 3/ 110.
- 70- المؤمنون: 102.
- 71- النحل: 92.
- 72- ينظر: ابن هشام: 2/ 547، والسيوطي: 1/ 68.
- 73- المؤمنون: 10.
- 74- القصص: 58.
- 75- الكهف: 39.
- 76- الصافات: 165.

- 77- المزمّل: 20.
- 78- هود: 78.
- 79- سيبويه: 369/2 - 397. يراجع لهذه القراءة: أبو حيان: البحر، 5 / 247.
- 80- يراجع: النحاس، أبو جعفر: إعراب القرآن، تحقيق هارون غازي زاهر، عالم الكتب، بيروت، 1988م، 2 / 296.
- 81- العنكبوت: 52.
- 82- الأعراف: 113.
- 83- آل عمران: 180.
- 84- فاطر: 10.
- 85- يراجع في هذه المسألة: الرضى: شرح الكافية، 1 / 25، وابن هشام: المغني، 2 / 548.
- 86- النجم: 43 - 44.
- 87- ابن هشام: شذور الذهب، ص 444.
- 88- آل عمران: 68.
- 98- النحاس: مرجع سابق، 1 / 184.
- 90- السابق، 1 / 206.
- 91- السابق 1 / 273.
- 92- السابق 1 / 234.
- 93- الزمخري: الكشاف، 4 / 159.
- 94- النحاس، 1 / 211.
- 95- السابق: 1 / 190.
- 96- السابق: 1 / 252.
- 97- السابق: 2 / 457.
- 98- سيبويه: 1 / 253.
- 99- النحل: 92.

- 100- السيوطي: الهمع، 335/1 .
- 101- السابق: 339/1 .
- 102- الرضى: شرح الكافية، 459/1 .
- 103- السابق: 459/1
- 104- السابق: 460/1 .
- 105- ينظر البحر 247/3.
- 106- السيوطي: الهمع، 238 /1
- 107- ابن عقيل: المساعد على تسهيل الفوائد، 121/1.
- 108- السيوطي: الهمع، 338/1 .
- 109- الرضى: 462 /1 .